تطوُّر التعاون الروسي والإيراني في سورية

المصدر: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (CSIS)
إعـــداد: نيكول غراجوسكي
ترجمـة: عبد الحميد فحام

مترجمـات جســـور
تشرين الثاني /نوفمبر 2021

جســور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

مؤسسة مستقلة متخصصة في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث المتعلّقة بالشأن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني في منطقة الشرق الأوسط والشأن السوري بشكل خاص، لمد جسور نحو المسؤولين وصناع القرار في كافة تخصّصات الدولة وقطاعات التنمية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المتوازنة المتعلّقة بقضايا المنطقة من خلال تزويدهم بالمعطيات والتقارير المهنيّة الواقعية الدقيقة.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات – 2021
www.jusoor.co

تلخيص

لقد قدّم التدخل الروسي الذي بدأ في شهر أيلول/ سبتمبر من عام 2015 قوة جوية حاسمة للقوات البرية للنظام السوري المدعوم من إيران، مما أدى إلى توسيع سيطرة بشار الأسد على الأرض وتعزيز قبضة النظام على السلطة من خلال جهود موازية. وقد ظهرت التحديات المرتبطة بالتكامل العسكري بسبب افتقار الإيرانيين الملحوظ للدعم الجوي الروسي وسوء التفاهم بشأن اتفاقيات التموضع. ولكن مع ذلك، فإنه على امتداد الحرب الدائرة في سورية، عززت المبادلات العسكرية والسياسية المُنتظمة العلاقات الروسية الإيرانية مع المساهمة في زيادة الاتساق بين موسكو وطهران بشأن حدود ومعايير التعاون.

ومع الديناميكيات العسكرية المتغيرة في سورية، تصدرت روسيا وإيران وتركيا عملية أستانا كمسار مواز لوساطة الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن المكاسب الدبلوماسية والعسكرية لموسكو أدّت لدخولهم في الصراع الإقليمي الأوسع بين الولايات المتحدة وروسيا وإسرائيل وإيران.

فعلى الرغم من التقارب بين روسيا وإيران حول الهدف الشامل المتمثل في تعزيز نظام الأسد، فإن انخراط موسكو وطهران في سورية يكشف عن فسيفساء مُعقّدة من المصالح المتداخلة، والتشابك الإقليمي الأوسع، والمقاربات التنافسية لإعادة الإعمار بعد الحرب. وتتضمن رؤى روسيا وإيران حول مستقبل سورية وجهات نظر متباينة حول الإصلاح العسكري والاستثمار الاقتصادي. ولكن مع ذلك، فإنه من غير المرجح أن تؤدي هذه الخلافات إلى انهيار العلاقة.

وقد تعلّمت موسكو وطهران من تجربتهما في التخفيف من حدّة الخلافات التكتيكية في الحملات العسكرية، ومن المُرجح أن ترسما حدود مجالات المصالح داخل سورية حيث يسعى كلاهما لجني الفوائد السياسية والاقتصادية للصلات الوثيقة مع دمشق. وقد أدّت تجربة التعاون الوثيق والاتصالات المستمرة إلى تحسين قدرة موسكو وطهران في الوقت نفسه على مواجهة التحديات المتزايدة لتسوية ما بعد الحرب في سورية.

خلفيات: تردد روسي، ثم التزام

في الأشهر التي سبقت التدخل الروسي في سورية، أرست سلسلة من الاجتماعات رفيعة المستوى بين المسؤولين الروس والإيرانيين الأساس لاستراتيجية مُنسّقة لدعم الأسد. ففي شهر كانون الثاني/ يناير من عام 2015، التقى علي أكبر ولايتي، مستشار السياسة الخارجية للمرشد الأعلى الإيراني آية الله خامنئي، بالرئيس بوتين ووزير الدفاع سيرجي شويغو في موسكو لتسليم رسالة من خامنئي. وكانت الزيارة نفسها تهدف إلى إطلاق حوار بين موسكو وطهران حول إمكانية تقديم مساعدة أكبر لسورية، بما في ذلك احتمالات التدخل.

وسبق الاجتماع اتفاق ثنائي بشأن التعاون العسكري التقني واجتماعات رفيعة المستوى في طهران بين مسؤولين عسكريين إيرانيين وسيرجي شويغو، وهي المرة الأولى منذ 15 عامًا التي يقوم فيها وزير دفاع روسي بزيارة رسمية إلى إيران. وقد رفضت موسكو في البداية طلبات قاسم سليماني، قائد فيلق القدس في الحرس الثوري (الذي تم اغتياله)، في كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير 2015 للسفر إلى موسكو بهدف إقناع بوتين بخطورة الوضع في سورية؛ وبدلاً من ذلك، التقى سليماني بلافروف خلال زيارة وزير الخارجية الروسي لطهران في شهر آذار/ مارس من عام 2015.

وقد جاء التجاوب الروسي مع التواصل الإيراني على خلفية عودة ظهور الفصائل المعارضة المُسلّحة في شمال غرب وجنوب سورية جنبًا إلى جنب مع هجوم تنظيم داعش في الشمال الشرقي. وقد أدت هذه الحملات العسكرية إلى تقليص سريع للأراضي التي تسيطر عليها الحكومة السورية طوال ربيع عام 2015. ومع تقدم تنظيم داعش إلى تدمر في شهر أيار/ مايو من عام 2015، أصبح التهديد باحتمالية سقوط النظام في دمشق وانقسام البلاد أمرًا معقولاً بشكل متزايد. كما أن قبضة النظام الضعيفة على السلطة أجبرت الأسد على الإعلان علنًا عن افتقار جيشه إلى الموارد اللازمة لاحتواء تقدم الفصائل المعارضة، وبالتالي سيُركّز على الدفاع عن أهم المناطق. وفي الفترة الممتدّة من 24 تموز/ يوليو إلى 26 من الشهر نفسه، التقى سليماني سرًا ببوتين وشويغو في موسكو لتنسيق العملية العسكرية في سورية.

وبعد فترة وجيزة من زيارة سليماني إلى موسكو، وقّعت روسيا والنظام في سورية اتفاقية إنشاء قاعدة سرية لمطار حميميم في شمال سورية. في هذا الوقت تقريبًا، أشارت سلسلة من التقارير الإعلامية إلى وجود متزايد للمعدات والأفراد العسكريين الروس على الأرض في سورية، والتي وصفتها وزارة الخارجية الروسية بأنها "تزوّد السلطات السورية بمعدات عسكرية لمحاربة المُسلّحين". وبحلول أواخر شهر أيلول/ سبتمبر، أعلنت موسكو

عن إنشاء مركز بغداد للمعلومات - وهو مركز مشترك لتبادل المعلومات الاستخباراتية في بغداد بين روسيا وإيران والعراق وسورية تتمثل مهمته الأساسية في تنسيق المعلومات الاستخباراتية ضد تنظيم داعش والعمليات حول الحدود السورية العراقية.

روسيا وإيران: تنسيق عسكري بأهداف مختلفة

أسفرت الحملة الروسية والإيرانية لدعم الحكومة السورية عن "تجمع متكامل" من التشكيلات المُسلّحة غير النظامية تحت قيادة القوات المُسلّحة الروسية. وأشار الجنرال في القوات المُسلّحة الروسية ألكسندر دفورنيكوف، الذي قاد مجموعة الجيش الروسي في سورية من أيلول/ سبتمبر 2015 إلى تموز/ يوليو 2016، إلى أنه بسبب تدني كفاءة هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة لدى النظام السوري، فإن كل التحضيرات المتطلبة للعمليات قام بها ونفّذها ضباط من القوات الجوية الروسية (VKS) والبحرية وقوات العمليات الخاصة. ولتسهيل التنسيق الروسي مع هذه المجموعات، تم وضع عناصر ارتباط من المخابرات السورية، والمفارز القتالية للحرس الثوري الإيراني، وحزب الله، وفيلق القدس، ومليشيا قوات الدفاع الوطني في مركز القيادة الروسية في حميميم.

ولتحسين التواصل الدبلوماسي والعسكري، عينت إيران وزير الدفاع السابق ثم أمين المجلس الأعلى للأمن القومي علي شمخاني في منصب تم إنشاؤه حديثًا خصيصًا لتنسيق السياسة مع روسيا بشأن الحملة العسكرية في سورية. وقد عمل سليماني كنقطة اتصال رئيسية بين إيران والروس للعمليات العسكرية في سورية حتى اغتياله في كانون الثاني/ يناير 2020.

على الرغم من أن القوات الإيرانية كانت حاسمة في الاستراتيجية العسكرية الروسية، إلا أن موسكو ظلّت حذرة بشأن التأثير المفرط للميليشيات المدعومة من إيران والجهات الفاعلة غير الحكومية في سورية ما بعد الحرب. وقد ركّزت موسكو جهودها منذ بداية حملتها العسكرية على استعادة القدرة القتالية لجيش النظام السوري. وسعت إلى تدريب قوة موحّدة ومهنية على غرار فرقة المهمات الخاصة الخامسة والعشرين في سورية مع تزويد جيش النظام السوري بالأسلحة، بما في ذلك دبابات T-90 وناقلات الجنود المدرعة الحديثة والمركبات الجوية

غير المأهولة. وقد اعتمدت روسيا على فرقة المهمات الخاصة رقم 25 للواء سهيل الحسن (المعروفة سابقًا باسم قوات النمر) والفيلق الخامس من المتطوعين بزعامة زيد صالح لتعزيز نفوذها في سورية.

وعلى النقيض من ذلك، فإن قدرة إيران على نقل الأسلحة إلى جيش النظام السوري بخلاف المركبات المدرعة والأسلحة الصغيرة مُقيّدة بسيطرة تنظيم داعش على شمال العراق وشرق سورية جنبًا إلى جنب مع تحديات طيران النقل العسكري. وعلاوة على ذلك، كان لطهران مجموعة مختلفة من الأهداف تمامًا. فمع مكاسب نظام الأسد على الأرض، ركّزت طهران على ترسيخ نفوذها في محافظات حلب وحمص ودير الزور والأراضي الحدودية اللبنانية من خلال الجماعات والميليشيات المحلّية الموالية لإيران، بما في ذلك المليشيات العراقية والأفغانية وحزب الله ومليشيا الدفاع الوطني.

غرب سورية وحلب: تحديات التنسيق وتوطيد القوة

خلال المراحل الأولى من الحملة، سلّط نقص الدعم الجوي الروسي للقوات الإيرانية الضوء على تحديات دمج وتنسيق الحرس الثوري الإيراني والقوات البرية المدعومة من إيران مع القوات المسلحة الروسية. وقد تسبب حصار جيش الفتح لخان طومان -وهي مدينة تقع جنوب غرب حلب- في تكبيد إيران بما يقرب من 80 إلى 100 قتيل من قوات الحرس الثوري الإيراني والقوات العميلة، وهي واحدة من أكبر خسائرها العسكرية في الحرب السورية. وقد نبّه العديد من كبار المسؤولين العسكريين الإيرانيين إلى نقص الدعم الجوي في خان طومان باعتباره انتقادًا مبطّنًا لمشهد العلاقات العامة للجيش الروسي في تدمر.

وقد قامت تابناك، وهي صحيفة يملكها ضابط كبير في الحرس الثوري الإيراني -ظاهريًا- بمهاجمة "لامبالاة" روسيا تجاه الخسائر الإيرانية في خان طومان، وقالت إن على روسيا "أن تلعب دورًا أكبر في تقاسم المهام العسكرية مع النظام في سورية وحلفائه" بدلاً من التباطؤ في عملياتها في تدمر. وقد ظهرت بشكل دوري تصريحات للمسؤولين الإيرانيين تسخر من حملة العلاقات العامة الروسية التي حظيت بتغطية إعلامية واسعة احتفالاً بعملياتها العسكرية، مما يعكس الشعور العام في طهران بأن اهتمام موسكو بسورية يتعلق أكثر بإبراز مكانتها كقوة عظمى.

وفي شهر حزيران/ يونيو من عام 2016، ركّزت القمة الثلاثية لوزراء الدفاع الإيراني والروسي والسوري في طهران على الحملة العسكرية الجارية في حلب -والتي من شأن نجاحها أن يعزز نفوذ الأسد على تسوية سياسية مستقبلية وعلى دير الزور. وناقش الوزراء سرًا نشر طائرات روسية في قاعدة "شهيد نوجيه" الجوية في غرب إيران، الأمر الذي سيسمح لروسيا بتوفير الوقود وتقليل وقت التحليق بشكل كبير. وقد تحققت خطة استخدام القاعدة الجوية الإيرانية في آب/ أغسطس 2016، حيث حلّقت الطائرات الروسية من قاعدة "شهيد نوجيه" لضرب أهداف داعش وجبهة النصرة حول حلب ودير الزور وإدلب.

ومع ذلك، أثارت طريقة الإعلان عن هذه العمليات الجوية ردود فعل عنيفة في طهران، وأدّت في النهاية إلى انسحاب القوات الروسية في غضون أسبوع. وكان نفور إيران التاريخي من وجود أي نوع من القواعد العسكرية الأجنبية على أراضيها، المنصوص عليه في المادة 146 من الدستور، واضحًا، حيث طعن العديد من البرلمانيين في الأساس القانوني للوجود العسكري الروسي. وقد انتقد وزير الدفاع الإيراني دهقان إعلان روسيا عن استخدام قاعدة "شهيد نوجيه" الجوية باعتباره عملاً من أعمال "اظهار الفخامة والفظاظة" التي تهدف إلى "إثبات أن روسيا قوّة عظمى ويمكنها التأثير على جميع الشؤون الإقليمية والعالمية".

ومع ذلك، بدأت التسريبات تظهر للعيان بشأن استمرار روسيا في استخدام القاعدة الجوية بعد الاجتماع السرّي الذي عقده ألكسندر لافرنتييف مع علي شمخاني والذي وافقت فيه إيران على ما يبدو على السماح للقاذفات الروسية بعيدة المدى بحقوق التحليق في الأجواء والسماح بالهبوط في قاعدة "شهيد نوجيه" للتزود بالوقود. وعلى الرغم من أن استخدام روسيا المستمر للقاعدة لم يتم تأكيده، فقد استخدمت روسيا المجال الجوي الإيراني في التحليق خلال الحملة.

في أغلب الأحيان يبالغ المحللون في التوترات في العلاقة الروسية الإيرانية التي نشأت خلال حادثتي خان طومان وقاعدة شهيد نوجيه، لكن كلا الحالتين تُظهِر التحديات التي يفرضها توسيع التعاون في الحملات العسكرية. وبحلول منتصف كانون الأول/ ديسمبر، استعاد التحالف الروسي-الإيراني-السوري السيطرة على شرق حلب من قوات المعارضة، مما أدى إلى اتفاق وقف إطلاق نار هش على مستوى البلاد بوساطة روسيا وتركيا. وقد أظهر حصار حلب جهود طهران وموسكو المشتركة لتعزيز توطيد الأسد لقوته في سورية، وبالتالي تعزيز مكانة حكومة النظام السوري في تسوية سياسية. وعلاوة على ذلك، كان نجاح الوفاق الروسي الإيراني السوري في حلب بمثابة مقدمة لتطلّعات موسكو الدبلوماسية لتُصبح "وسيط القوّة الذي لا غنى عنه" في الشرق الأوسط.

وقد عززت الحملة الروسية في سورية أيضًا تطلعاتها الدبلوماسية الأوسع لإبراز مكانتها كقوة عظمى في الشرق الأوسط. ففي حين أن هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الروسية قادت سياسة موسكو تجاه سورية، فقد استخدمت وزارة الخارجية ببراعة الدبلوماسية للاستفادة من النجاح العسكري في ساحة المعركة وتسهيله في بعض الأحيان. وقد أتاح بدء عملية أستانا تحديداً بقيادة روسيا وإيران وتركيا لتلك الدول الثلاث مسارًا موازيًا وأكثر ملاءمة بالنسبة لها من عملية جنيف التي تقودها الأمم المتحدة لتحديد التسوية السياسية لسورية. ومع استعادة النظام السوري السيطرة على مساحات واسعة من الحدود السورية العراقية والسورية الأردنية، سهّلت عملية أستانا إنشاء وترسيم أربع "مناطق خفض تصعيد" في جميع أنحاء سورية.

دير الزور وجنوب سورية: تشابكات إقليمية

بعد حلب، ركّز تحالف حكومة النظام السوري على استعادة الأراضي من داعش في وسط سورية في المناطق الواقعة حول دمشق وشرق سورية على الحدود مع العراق. وقد ركّز التنسيق الروسي والإيراني بشأن حملة دير الزور على هجوم ثلاثي المحاور على مناطق ذات أهمية استراتيجية في الشرق بما في ذلك طريق بغداد - دمشق السريع وحقول النفط الواقعة على الضفة الشرقية لنهر الفرات. وقد أدارت غرفة عمليات مشتركة للحملة، أنشأها قاسم سليماني بقيادة إيران وحزب الله وجيش النظام السوري، جزءًا من العملية في دير الزور بدعم من القوات المسلحة الروسية والسورية.

وفي مطلع أيلول/ سبتمبر 2017، اخترقت قوات النظام السوري حصار دير الزور الذي كان يسيطر عليه تنظيم داعش لأكثر من ثلاث سنوات. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 2017، استعادت القوات البرية البوكمال على الحدود السورية العراقية بعد أن سيطرت قوات الحشد الشعبي على بلدة القائم الحدودية العراقية. كما أن هزيمة داعش في الجزء الشرقي من دير الزور وأجزاء من البادية والأراضي المحيطة بحمص سمحت للحرس الثوري الإيراني بتأكيد وجوده داخل سورية والمجموعات العراقية على الحدود مع سورية مثل كتائب حزب الله، الحشد الشعبي. وقد ساهمت كتائب بدر وحركة حزب الله والنجباء في تعزيز النفوذ الإيراني على طول الحدود السورية العراقية.

ابتداءً من عام 2018، قادت إيران مبادرة تعزيز مكانة مركز بغداد للمعلومات في العمليات المشتركة على الحدود السورية العراقية. وتزامنت زيارة وزير الدفاع الإيراني أمير خاتمي إلى بغداد في نيسان/ أبريل 2018 مع الضربات الجوية العراقية في دير الزور، والتي أعلن عنها خلال اجتماع في المركز مع ممثلين عراقيين وسوريين وروس وإيرانيين. وعلى الرغم من تكثيف الضربات على مليشياتها من قبل إسرائيل والولايات المتحدة، استمرت إيران في العمل بالقرب من القوات الأمريكية على الحدود السورية العراقية.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر من عام 2018، أجرت القوات العسكرية لإيران وسورية وروسيا تدريبات مشتركة في محافظة دير الزور على طول الضفة الغربية لنهر الفرات. وقد حدث هذا بعد شهر واحد فقط من إلقاء روسيا باللوم على إسرائيل في العبث بأنظمة الدفاع الصاروخي لسورية مما أدى إلى إسقاط طائرة روسية من طراز Il-20M من قبل قوات النظام السوري فوق اللاذقية. ومع تجدد هجمات تنظيم داعش نهاية عام 2020، شهدت مدينة البوكمال الحدودية بدير الزور انتشارًا عسكريًا روسيًا، وهو الأول من نوعه منذ السيطرة على المدينة نهاية عام 2017.

وقد أثارت زيادة الوجود الروسي في دير الزور خلافات تكتيكية بين القوات البرية الروسية والقوات البرية المدعومة من إيران. وخلال الحملة ضد الخلايا النائمة لداعش، قدمت الميليشيات المدعومة من إيران دعمًا عسكريًا مباشرًا للفيلق الخامس السوري. ومع ذلك، كانت الرغبات الإيرانية في تولّي قيادة العمليات العسكرية مصدر توتّر حتى ربيع 2021، عندما بدا أنه تم تناول ذلك على المستوى الوزاري. وفي الوقت نفسه، قدمت الميليشيات المدعومة من إيران والتي تسيطر على البوكمال دعمًا مساعدًا للشرطة العسكرية الروسية في إنشاء عدة نقاط تفتيش في المدينة، بينما استولى الفيلق الخامس المدعوم من روسيا، المنتشر بالقرب من البوكمال، على عدة مواقع كانت تشغلها إيران سابقًا بمساندة من مليشيات النجباء وقوات حزب الله العراقي.

وقد سعى الحرس الثوري الإيراني، من خلال ربط مجموعاته بجماعات موالية لروسيا، إلى منع الضربات الجوية الإسرائيلية والأمريكية على الميليشيات المدعومة من إيران والعاملة في سورية والعراق. وبالرغم من ذلك، فشل الانتشار الروسي في دير الزور في إفشال غارات قامت القوات الأمريكية الجوية بشنها على القوات الإيرانية في شهر شباط/ فبراير 2021.

وكما حدث في دير الزور، انخرط جنوب سورية في الصراع الإقليمي الأوسع بين الولايات المتحدة وروسيا وإسرائيل وإيران. ففي ربيع وصيف 2018، أشار هجوم النظام السوري في درعا إلى انهيار منطقة خفض

التصعيد التي توسطت فيها الولايات المتحدة وروسيا والأردن في جنوب سورية. وكانت روسيا قد بدأت بشنّ أولى غاراتها الجوية في المنطقة منذ أكثر من عام، حيث استولى جيش النظام السوري والقوات البرية الإيرانية مثل الحرس الثوري الإيراني، ولواء "فاطميون" الأفغاني، ولواء الإمام الحسين، وحزب الله اللبناني، على بصر الحرير ومليحات العطش، وبهذا قاموا بتقسيم المنطقة التي تسيطر عليها قوات المعارضة في محافظة درعا. وقد جاء نجاح النظام في درعا خلال فترة تصاعد التوترات الإقليمية مع استمرار الغارات الجوية الإسرائيلية في استهداف المنشآت العسكرية الإيرانية مع قوات الحرس الثوري الإيراني وحزب الله في جنوب سورية.

وكجزء من توازنها الأوسع بين إسرائيل وإيران، انخرطت موسكو في جهود دبلوماسية مع تل أبيب، مما أدّى إلى اتفاق للحدّ من تواجد القوات الوكيلة لإيران وإبقائها على بعد 83 كيلومترًا على الأقل من الحدود الإسرائيلية ونشر الشرطة العسكرية الروسية في مرتفعات الجولان. لكن الضغط الإسرائيلي على روسيا لكبح انتشار إيران في المنطقة أظهر أيضًا محدودية قدرة موسكو على ممارسة نفوذها على الحرس الثوري الإيراني والميليشيات المدعومة من إيران في المنطقة. وقد سعت روسيا للحدّ من وجود الجماعات الموالية لإيران على الحدود مع إسرائيل من خلال دمج أجزاء من المعارضة السابقة في الفيلق الخامس، لكن المنافسة بينها وبين حزب الله والجماعات المدعومة من إيران مستمرة في درعا والقنيطرة. وعلى الرغم من الضغط الإسرائيلي والأمريكي على روسيا لإدارة وجود إيران في سورية، فمن غير المرجح أن تتمكن روسيا من السيطرة على الموقف العسكري الإيراني في سورية أو وقف الإمدادات إلى حزب الله والجماعات الأخرى الموالية لإيران في المنطقة.

ما وراء ساحة المعركة: مستقبل سورية

أجبرت الحملة العسكرية للحفاظ على نظام الأسد في سورية روسيا وإيران على التكيّف مع تحديات التعاون العسكري المشترك في ساحة المعركة من خلال إنشاء قنوات بيروقراطية وهياكل قيادية. وتشير تجربة التنسيق الوثيق في سورية والتحسّن الشامل للعلاقات الروسية الإيرانية على مدى العقد الماضي إلى أن موسكو وطهران ستكونان مُجهزتين بشكل أفضل لإدارة التحديات المتصاعدة التي تواجه مستقبل سورية. لذلك، لا تُنبئ الخلافات حول الانتقال من الحملة العسكرية إلى المرحلة السياسية والاقتصادية من إعادة الإعمار في سورية بانهيار العلاقات الروسية مع إيران.

ومع ذلك، تتنافس روسيا وإيران على عقود في قطاعات الطاقة والفوسفات والزراعة والعقارات في سورية، والتي تفاقمت بسبب عدم وجود إطار شامل أو آلية لتنسيق الاستثمار بين موسكو وطهران. وفي بعض الأحيان، أبرمت روسيا عقودًا في قطاعات الفوسفات والنفط والغاز على حساب المصالح التجارية الإيرانية.

وعلى الرغم من مجالات الخلاف المحتملة بشأن ملف إعادة الإعمار-بشقه الاقتصادي- تعاونت روسيا وإيران في التهرب من العقوبات. فعلى سبيل المثال، قامت روسيا وإيران بتسليم النفط إلى الحكومة السورية باستخدام بروم-سيريو-إمبورت (Promsyrioimport)، وهي شركة تابعة لوزارة الطاقة الروسية تم استخدامها في البداية للتهرب من العقوبات بموجب خطة موسكو "النفط مقابل البضائع" مع إيران قبل خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي). وقد يستمر التهرب من العقوبات كمجال من مجالات التعاون بين روسيا وإيران في سورية مع استمرار العقوبات على موسكو وطهران ودمشق، وتكثيفها بموجب قانون قيصر.

وكما تمكنت روسيا وإيران من حلّ الخلافات التكتيكية بين القوات المحلية التي تعمل بالوكالة في الحملة العسكرية من خلال القنوات الروتينية والعسكرية، فمن المرجح أن تحدد موسكو وطهران مجالات المصالح داخل سورية، حيث يسعى كلاهما إلى جني الفوائد السياسية والاقتصادية من الارتباط الوثيق مع دمشق. وتُظهر علاقة روسيا بإيران قدرة موسكو على تجزئة سياستها الخارجية من خلال التركيز على مجالات التعاون لتخفيف التوترات في أماكن أخرى من العلاقة، حيث تجلى هذا المنطق في سورية.

لذلك، من الخطأ المبالغة في تقدير الخلافات بين روسيا وإيران في سورية كمؤشرات على تدهور الشراكة بينهما. فعلى الرغم من عدم الثقة طويل الأمد والعلاقات الاقتصادية الضعيفة، إلّا أن موسكو وطهران عزّزتا علاقاتهما وأضفتا طابعاً مؤسسياً عليها نتيجة تجربة التعاون العسكري في سورية.

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

مول اوف اسطنبول ـ مكاتب بلازا
طابق/2 ـ مكتب 3# ـ باشاك شهير
اسطنبول – تركيا

+ 90 555 056 06 66

/jusoorstudies
/jusoorstudies
/jusoorstudies

info@jusoor.co
www.jusoor.co